مدى التزام المصارف الإسلامية السعودية بمبادئ الحوكمة المصرفية (بنك البلاد أنموذجاً)

Corporate Governance in Islamic Saudi Banks - Bank Albilad as a Model

د. فهد مطر المطيري
أستاذ مساعد في الاقتصاد والمصارف الإسلامية
جامعة أم القرى - الكلية الجامعية في أضم
Fmmutairi@uqu.edu.sa

Dr. Fahad Mater Almutairi
Assistant Professor of Islamic Economics and Banking
Saudi Arabia - Umm AL-Qura
Fmmutairi@uqu.edu.sa

https://doi.org/10.56760/PEAX3938

ملخص البحث

هدفت هذه الدراسة لبيان مدى التزام المصارف الإسلامية السعودية بتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية، ولتحقيق هذا الهدف أجرى الباحث دراسة ميدانية على تلك المصارف من خلال دراسة واقع الحوكمة في بنك البلاد كنموذج للدراسة، وقد تم توفير بيانات الدراسة الميدانية من خلال استبانة شملت مجموعة من الأسئلة غطت المبادئ الستة المتعارف عليها للحوكمة المصرفية؛ حيث تم تحليل بيانات الدراسة من خلال مجموعة من الاختبارات الإحصائية، وقد كشفت نتائج الدراسة عن مجموعة من النتائج تتلخص في أن المصارف الإسلامية السعودية تلتزم بمبادئ الحوكمة المصرفية، والمتعلقة بحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح ومعاملتهم بعدل، بالإضافة لالتزامها بالشفافية والإفصاح فيما يتعلق بالمعلومات المنشورة عنها، والتزام أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين بالسلوك المهني أثناء قيامهم بأعمالهم المختلفة، كما أن تلك المصارف تقوم بمسؤوليتها الاجتماعية بفعالية، في حين أظهرت النتائج عدم التزام تلك المصارف بتحديد صلاحيات ومسؤوليات مجالس الإدارات والإدارات التنفيذية فيها. وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام الجهات الرقابية السعودية بنشر الوعي بمبادئ الحوكمة المصرفية في المصارف السعودية، وبيان دور تلك السياسات في جذب الاستثمار وتعزيز الحصة السوقية لها، وقيام المصارف السعودية الإسلامية بإعادة النظر بسياساتها المتعلقة بتحديد صلاحيات ومسؤوليات مجالس الإدارات والإدارات التنفيذية فيها.

الكلمات المفتاحية:
الحوكمة، الحوكمة المصرفية، القطاع المصرفي، المصارف الإسلامية، بنك البلاد.

Abstract

This study was aimed at demonstrating the commitment of Saudi Islamic banks to apply the principles of banking governance, and to achieve this goal the researcher conducted a field study on those banks through the study of the reality of governance in the bank of Albilad as a model of study. The data of the field study was provided through a questionnaire covered a set of questions covered the six accepted principles of banking governance. Where the data of the study was analyzed through a set of statistical tests, the results of the study revealed a set of results that the Saudi Islamic banks adhere to the principles of banking governance related to the protection of the rights of shareholders and stakeholders and their treatment of justice, in addition to their commitment to transparency and disclosure with regard to the information published about them, and the commitment of board members and executives to professional conduct during the conduct of their various work, and that these banks perform their social responsibility effectively, while the results showed the lack of commitment of those banks to determine the powers and responsibilities of the boards of directors and executive departments. The study recommended the need for Saudi regulators to raise awareness of the principles of banking governance in Saudi banks, to show the role of these policies in attracting investment and enhancing market share, and to review saudi Islamic banks' policies regarding the limitation sought and responsibilities of their boards and executive departments.

Keywords:
governance; banking governance; banking sector; Islamic banking; bank Albilad.

الإطار العام للدراسة:

المقدمة:

تتمثل الحوكمة المصرفية بمجموعة من المبادئ الرئيسة التي تنظم العلاقات القائمة بين إدارات البنوك ومجالس إداراتها من جهة والمساهمين وأصحاب المصالح من جهة أخرى، فهي تعد وسيلة يتم من خلالها تحديد إستراتيجيات المصرف وأهدافه المختلفة ووسائل الوصول لتلك الاهداف، ونظراً لأن القطاع المصرفي يتميز بمجموعة من العناصر والعلاقات المتداخلة، جعل من تطبيق الحوكمة فيه أكثر أهمية من غيره من القطاعات، لذا تلقى الحوكمة المصرفية اهتماماً متزايداً في جميع الدول، خاصة بعد ظهور العديد من الدراسات التي تشير لوجود علاقة بين عدم تطبيق مبادئ الحوكمة وحدوث الأزمات المالية، فتطبيق مبادئ الحوكمة يسهم في تجنيب المصارف حالات التعثر والفشل المالي والإداري، هذا بالإضافة لدورها في تعظيم القيمة السوقية للمصرف، وكسب ثقة العملاء والأسواق، الأمر الذي يضمن لها عنصر النمو والاستمرارية والمنافسة؛ وذلك من خلال كشف حالات التلاعب والفساد وسوء الإدارة.

إلا أن الجهود في مجال تطبيق هذه المبادئ تتفاوت من دولة لأخرى ومن قطاع لآخر، وبما أن وجود نظام مصرفي مستقر وسليم يعد أحد الركائز الأساسية لضمان استقرار النظام المالي وسلامة الاقتصاد ككل، ونظراً لأهمية الحوكمة المصرفية، فقد جاءت هذه الدراسة لبيان مدى التزام المصارف الإسلامية السعودية بمبادئ الحوكمة من خلال دراسة حالة بنك البلاد؛ حيث يؤدي تطبيق البنوك الإسلامية للحوكمة إلى نتائج إيجابية متعددة؛ أهمها زيادة فرص التمويل، وانخفاض تكلفة الاستثمار، واستقرار الأسواق المالية، والحد من الفساد، كما أن هذا الالتزام يسهم في تشجيع المؤسسات التي تقترض من تلك البنوك بتطبيق هذه القواعد، والتي من أهمها الإفصاح والشفافية والإدارة الرشيدة، وبالتالي انخفاض درجة المخاطر عند تعاملها مع تلك البنوك. وبناء على ما تقدم ونظراً لهذه الأهمية، فقد جاءت هذه الدراسة لبيان مدى التزام المصارف الإسلامية السعودية بمبادئ الحوكمة؛ حيث يؤمل من هذه الدراسة تقديم عدد من النتائج التي تسهم في تدعيم تطبيق المصارف الإسلامية السعودية لمبادئ الحوكمة، وبما ينعكس على سلامة النظام المصرفي السعودي ككل.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

يؤدي عدم تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية لحدوث خلل في أداء مؤسسات القطاع المصرفي، وبالتالي ظهور قصور في دورها المركزي في الاقتصاد، بالإضافة لتعزيز فرص حدوث أزمات مالية وضعف في الانضباط الإداري وغياب الشفافية في أعمالها، الأمر الذي سينعكس على الاقتصاد ككل؛ وذلك بسبب ارتباط القطاع المصرفي مع جميع مكونات النظام الاقتصادي في الدولة.

ومن هنا فقد جاءت هذه الدراسة للتعرف على مدى التزام المصارف الإسلامية السعودية بتطبيق نظام الحوكمة المصرفية، وتتمثل العناصر الرئيسة لمشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات التالية:

١. هل تقوم المصارف الإسلامية السعودية بالالتزام بمبادئ الحوكمة المصرفية فيما يتعلق بالمحافظة على حقوق المساهمين ومعاملتهم بعدل؟
٢. هل تلتزم المصارف الإسلامية السعودية بمبادئ الحوكمة المصرفية المتعلقة بالمحافظة على حقوق أصحاب المصالح ومعاملتهم

بعـدل؟

٣. هـل لـدى المصـارف الإسـلامية السـعودية آليـات واضحـة تحـدد صلاحيـات ومسـؤوليات مجالـس الإدارات والإدارات التنفيذيـة فيهـا؟

٤. هـل يلتـزم أعضـاء مجلـس الإدارة والمـدراء التنفيذيـين في المصـارف الإسـلامية السـعودية بالسـلوك المهنـي أثنـاء قيامهـم بأعمالهـم المختلفـة؟

٥. هـل تلتـزم المصـارف الإسـلامية السـعودية بالشـفافية والإفصـاح فيـما يتعلـق بالمعلومـات المنشـورة عنهـا؟

٦. هـل تقـوم المصـارف الإسـلامية السـعودية بمسـؤوليتها الاجتماعيـة تجـاه المجتمعـات التـي تعمـل فيهـا؟

أهمية الدراسة:

تنبـع أهميـة الدراسـة مـن أهميـة الموضـوع الـذي تبحثـه والمتعلـق بالحوكمـة المصرفيـة، خاصـة بعـد ظهـور العديـد مـن الدراسـات التـي تشـير إلى أن أحـد أهـم أسـباب حـدوث الأزمـات الماليـة السـابقة يتعلـق بعـدم تطبيـق أسـس الحوكمـة في القطـاع المـصرفي، والـذي يعتـبر حجـر الزاويـة في النظـام الاقتصـادي لأي دولـة، وذلـك لـدوره الرئيـس في تمويـل جميـع القطاعـات الاقتصاديـة، لـذا كان تبنـي أسـس الحوكمـة المصرفيـة سـبيلا للمحافظـة عـلى هـذا القطـاع وتحسـين أداء المصـارف وتعزيـز ثقـة أصحـاب المصالـح المختلفـة؛ وذلـك مـن خـلال زيـادة كفـاءة المصـارف وتنظيـم العلاقـات بـين مختلـف الأطـراف، ومنـع المـدراء مـن اسـتغلال مراكزهـم لتحقيـق أهـداف شـخصية، وينطبـق هـذا الأمـر عـلى المصـارف الإسـلامية والتـي هـي بأمـس الحاجـة لمـا يدعـم تجربتهـا ويعـزز مـن مكانتهـا محليـاً وعالميـاً، خاصـة وأن للحوكمـة المصرفيـة ارتباطـا بأسـس ومبـادئ المصرفيـة الإسـلامية.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

١. تحديـد وبيـان الإطـار المفاهيمـي المتعلـق بالحوكمـة المصرفيـة.

٢. توضيـح أهميـة تطبيـق مبـادئ الحوكمـة في المصـارف.

٣. الوقـوف عـلى مـدى التـزام المصـارف الإسـلامية في السـعودية بتطبيـق بمبـادئ الحوكمـة.

٤. المسـاهمة في تقديـم بعـض النتائـج والتوصيـات التـي تفيـد القطـاع المـصرفي السـعودي والباحثـين في هـذا المجـال.

فرضيات الدراسة:

اعتمـد الباحـث في الإجابـة عـلى مشـكلة الدراسـة وأسـئلتها عـلى الفرضيـات التاليـة:

الفرضيـة الأولى: لا تلتـزم المصـارف الإسـلامية السـعودية بمبـادئ الحوكمـة المصرفيـة والمتعلقـة بحمايـة حقـوق المسـاهمين ومعاملتهـم بعـدل.

الفرضيـة الثانيـة: لا تلتـزم المصـارف الإسـلامية السـعودية بمبـادئ الحوكمـة المصرفيـة والمتعلقـة بحمايـة حقـوق أصحـاب المصالـح ومعاملتهـم بعدل.

الفرضيـة الثالثـة: لا تلتـزم المصـارف الإسـلامية السـعودية بتحديـد صلاحيـات ومسـؤوليات مجالـس الإدارات والإدارات التنفيذيـة فيهـا؟

الفرضيـة الرابعـة: لا يلتـزم أعضـاء مجلـس الإدارة والمـدراء التنفيذيـين في المصارف الإسـلامية السـعودية بالسـلوك المهنـي اثنـاء قيامهـم بأعمالهـم المختلفـة؟

الفرضيـة الخامسـة: لا تلتـزم المصـارف الإسـلامية السـعودية بالشـفافية والإفصـاح فيـما يتعلـق بالمعلومـات المنشـورة عنهـا؟

الفرضيـة السادسـة: لا تلتـزم المصـارف الإسـلامية السـعودية بمسـؤوليتها الاجتماعيـة تجـاه المجتمعـات التـي تعمـل فيهـا؟

منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، وهو المنهج المناسب لمثل هذا النوع من الدراسات؛ حيث تم تجميع البيانات المتعلقة بالإطار النظري، وذلك من الكتب والأبحاث والمراجع المتوفرة حول هذا الموضوع، أما فيما يتعلق بالبيانات الرئيسة ذات الصلة بالدراسة، فقد تم تجميعها بواسطة الاستبانة والتي تم تصميمها لهذه الغاية.

حدود الدراسة:

أجريت هذه الدراسة ضمن الحدود التالية:

١. الحدود المكانية: تقتصر هذه الدراسة على المصارف الإسلامية السعودية، وقد تم أخذ مصرف البلاد كنموذج عن تلك المصارف.
٢. الحدود الزمانية: تم إجراء هذه الدراسة في الفترة الزمنية من شهر نيسان ولغاية شهر أيلول ٢٠٢٠م.
٣. الحدود البشرية: تم أخذ عينة من موظفي بنك البلاد.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم البحث للعناصر التالية:

- الإطار العام للدراسة: ويشمل مشكلة الدراسة وأسئلتها، وأهمية الدراسة، وأهداف الدراسة، وفرضيات الدراسة، والمصطلحات الإجرائية، وحدود الدراسة، والدراسات السابقة، ومميزات الدراسة.
- الإطار المفاهيمي للحوكمة المصرفية: ويشمل ذلك تعريف ونشأة وتطور الحوكمة المصرفية، وحوكمة المصارف الإسلامية، والقطاع المصرفي السعودي والحوكمة.
- الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات، ثم النتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة:

يمكن الإشارة هنا لبعض من أهم الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة وهي:

دراسة (دياب، ٢٠١٤) بعنوان "واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية في فلسطين"، وقد هدفت الدراسة لبيان واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية في فلسطين؛ حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها حرص المصارف الإسلامية على توفير دليل مكتوب يحتوي على مجموعة من التعليمات التي تعرف العاملين في تلك المصارف بأخلاقيات وسلوكيات المهنة، كما أنها تحرص على توفير العدالة والإنصاف في التعامل مع المساهمين.

دراسة (صويلح، ٢٠١٥) بعنوان "مدى التزام المصارف الأردنية بمبادئ الحوكمة المصرفية"، وقد هدفت هذه الدراسة لبيان مدى التزام المصارف الأردنية بتطبيق مبادئ الحوكمة؛ حيث قام الباحث بتصميم استبانة تم توزيعها على عدد من موظفي البنوك الأردنية، وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج؛ أهمها أن البنوك الأردنية تلتزم بشكل عام بالمبادئ المتعارف عليها للحوكمة، إلا أن مستوى الالتزام يتفاوت من مبدأ لآخر، وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام البنك المركزي الأردني بتوجيه البنوك لتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية بشكل أكثر وضوحاً.

دراسة (عمراوي، ٢٠١٦) بعنوان "تطبيق الحوكمة المصرفية في القطاع المصرفي الجزائري"، وقد هدفت هذه الدراسة للتعرف على مدى تطبيق القطاع المصرفي الجزائري لمبادئ الحوكمة المصرفية، وذلك من خلال استبانة وزعت على موظفي البنوك الجزائرية محل الدراسة؛ حيث توصلت الدراسة

لنتيجة تشير لقيام البنوك الجزائرية بتطبيق مبادئ الحوكمة وبمستويات مرتفعة، وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام البنك المركزي الجزائري بالاستمرار بتوجيهاته للبنوك بتطبيق معايير الحوكمة من خلال مؤشرات قابلة للقياس.

دراسة (حمين، ٢٠١٦) بعنوان "أثر حوكمة البنوك المصرية على ثقة العملاء"، وقد هدفت الدراسة لبيان مدى تطبيق البنوك المصرية لمبادئ الحوكمة المصرفية وأثر ذلك على ثقة العملاء لديها، وقد توصلت الدراسة لوجود مستوى مرتفع من التطبيق لمبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي المصري، وأن هناك تأثيرا قويا للحوكمة على ثقة وولاء العملاء، وقد أوصت الدراسة بضرورة تطوير أدوات لقياس مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي المصري.

دراسة (Khazalia, Nino ، 2016) بعنوان "Corporate Governance And Social Responsibility In Banking And Insurnce"، وقد هدفت الدراسة لبيان أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي للبنوك الأوروبية، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث توصلت الدراسة إلى أن عوامل الحوكمة تؤثر على الأداء المالي للبنوك، وقد أوصت الدراسة بضرورة وضع حدود دنيا لتطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي.

دراسة (السريحي، ٢٠١٨) بعنوان "أثر تطبيق الحوكمة المصرفية على جودة التقارير المالية في البنوك الإسلامية الأردنية"، وقد هدفت هذه الدراسة لبيان أثر تطبيق قواعد وإجراءات الحوكمة في البنوك الإسلامية الأردنية على جودة التقارير المالية فيها، وقد توصلت الدراسة لوجود علاقة بين تطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة وقواعد جودة التقارير المالية، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الوعي المصرفي بأهمية الحوكمة المصرفية.

دراسة (مرغاد، ٢٠١٨) بعنوان "واقع الحوكمة في البنوك الإسلامية: دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية خلال عام٢٠١٦"، وقد هدفت الدراسة لمعرفة واقع تطبيق معايير الحوكمة في البنوك الإسلامية من خلال دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية، وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج؛ أهمها حرص مجموعة البركة المصرفية على وضع إطار عام وفعال وشامل للحوكمة المصرفية، وبما يضمن الامتثال التام للمعايير والأنظمة المعتمدة دولياً بهذا الشأن.

دراسة (anginer، 2018) بعنوان "orporate Governance of Banks and financial stability"

وقد هدفت الدراسة لمعرفة العلاقة بين الحوكمة المصرفية والاستقرار المالي للمصارف، وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج؛ أبرزها أن هناك علاقة بين تطبيق أسس الحوكمة المصرفية والاستقرار المالي، كما أن هناك آثارا هامة بين تفاعل حوكمة المصارف وشبكة الأمان المالي، الأمر الذي ينعكس على درجة المخاطر التي تتعرض لها المصارف.

دراسة (Hallerberg &Markgraf، 2018) بعنوان" The corporate Government of public Banks" before and after the Global financial crisis "، وقد هدفت الدراسة لبيان العلاقة بين الحوكمة المصرفية وحدوث الأزمات المالية؛ حيث توصلت الدراسة لنتيجة تشير لوجود علاقة بين عدم تطبيق أسس الحوكمة وحدوث الأزمات المالية في القطاع المصرفي، هذا بالإضافة لوجود أثر للأزمة المالية في تدني أرباح

المصـارف.

دراسـة (هيـام، ٢٠١٩) بعنـوان "تطبيـق الحوكمـة المصرفيـة وأثـره عـلى كفـاءة البنـوك الجزائريـة"، وقـد هدفـت الدراسـة لبيـان أثـر تطبيـق آليـات الحوكمـة المصرفيـة عـلى تحقيـق الكفـاءة المصرفيـة، وذلـك مـن خـلال اسـتبانة تـم توزيعهـا عـلى عينـة مـن موظفـي تلـك البنـوك، وقـد توصلـت الدراسـة لعـدة نتائـج؛ أبرزهـا أن المصـارف الجزائريـة تطبـق مبـادئ الحوكمـة المصرفيـة وبمسـتويات مرتفعـة، وأن هنـاك علاقـة بين تطبيـق الحوكمـة المصرفيـة وتحقيـق كفـاءة البنـوك، وقـد أوصـت الدراسـة بإجـراء المزيـد مـن الدراسـات المتخصصـة لقيـاس أثـر تطبيـق الحوكمـة عـلى البنـوك الجزائريـة وبشـكل دوري.

مميزات الدراسة:

تتميـز هـذه الدراسـة عـن غيرهـا مـن الدراسـات السـابقة بأنهـا دراسـة متخصصـة في مـدى التـزام المصـارف الإسـلامية السـعودية بمبـادئ الحوكمـة، فهـي دراسـة متخصصـة في المصـارف الإسـلامية، هـذا بالإضافـة لحداثـة الدراسـة؛ حيـث تـم إجراؤهـا خـلال العـام ٢٠٢٠.

مصطلحات الدراسة:

- الحوكمـة: هـي الحكـم الرشـيد الـذي يتـم تطبيقـه عـبر حزمـة مـن القوانـين والقواعـد التـي تـؤدي إلى الشـفافية وتطبيـق القانـون (الفقيـه، محمـد، ٢٠٢٠).
- الحوكمـة المصرفيـة: نظـام يحكـم العلاقـات بـين الأطـراف التـي تؤثـر في أداء المـصرف (هيـام، ٢٠١٩).
- أبعـاد الحوكمـة المصرفيـة: تشـمل أبعـاد الحوكمـة المصرفيـة البعـد السـياسي، والبعـد التقنـي، والبعد الاقتصـادي والاجتماعي (هيـام، ٢٠١٩).
- المصـارف الإسـلامية: "مؤسسـات ماليـة مصرفيـة وسـيطة، تهـدف لتحقيـق الربـح، تلتـزم في جميـع أعمالهـا بأحـكام الشريعـة الإسـلامية" (إسـماعيل،٢٠١٤: ٢١).

الإطار المفاهيمي للحوكمة المصرفية:

يعـد مصطلـح الحوكمـة مـن المصطلحـات الحديثـة المسـتخدمة في اللغـة العربيـة، وهـي الترجمـة العربيـة لكلمـة (Governance)، والتـي يعـود أصلهـا في الأسـاس لمصطلـح(Kubernan) اليونـاني والـذي يعنـي قيـادة الباخـرة، ثـم اسـتعمل بعـد ذلـك في اللغـة اللاتينيـة (Gubernare) وبنفـس المعنـى، وكان يقصـد بـه الفـن أو طريقـة الحكـم (حمـدان، ٢٠١٩)، وقـد أسـهم في انتشـار هـذا المفهـوم تبنـي العديـد مـن الاقتصاديـين والباحثـين لـه، بالإضافـة لبعـض المؤسسـات الماليـة الدوليـة؛ كصنـدوق النقـد الـدولي والبنـك الـدولي؛ حيـث اسـتخدم أولاً عـلى المسـتوى الـكلي أو مـا يسـمى بالحوكمـة الدوليـة، ثـم عـلى المسـتوى الجزئـي أو مـا يسـمى بحوكمـة المؤسسـات (صلاحـات، ٢٠١٦).

والحوكمـة في اللغـة مأخـوذة مـن حكـم الـشي؛ أي منعـه مـن الفسـاد (المواجـي، ٢٠١٧)، أمـا في الاصطـلاح فتعـرف الحوكمـة بشـكل عـام عـلى أنهـا "مجموعـة مـن العلاقات التـي تربـط بـين إدارة الشركة ومجلـس إدارتها ومسـاهميها والأطـراف الأخـرى التي لهـا اهتـمام بالشركـة، كـما أنهـا توضـح الطريقـة التـي يتـم مـن خلالهـا تحقيـق أهـداف الشركـة، بالإضافـة لوسـائل تحقيـق تلـك الأهـداف ومراقبتهـا" (مرغـاد، ٢٠١٨: ٧)، كـما تعـرف أيضـاً بأنهـا "مجموعـة القواعد والإجـراءات التـي تحكـم المؤسسـة في إطارهـا الزمنـي والمـكاني، وإيجـاد تـوازن بـين السـلطة والمسـؤولية" (حمـدان، ٢٠١٩). لـذا يمكـن القـول بـأن الحوكمـة تعنـي مجموعـة مـن الأدوات والإجـراءات التـي تضبـط العلاقـات بـين مختلـف الأطـراف ذات العلاقة

بالمؤسسة.

أهمية الحوكمة :

يُشير كثير من الباحثين لأهمية الحوكمة من خلال دورها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، ورفع مستوى الأداء بشكل عام، وخفض درجة المخاطرة المتعلقة بالفساد الإداري والمالي، ويمكن الإشارة لهذه الأهمية عبر المحاور التالية (الشقران، ٢٠٢٠):

- تعمل آليات الحوكمة على وضع إطار تنظيمي واضح لأهداف المؤسسة وسبل تحقيق تلك الأهداف، من خلال توفير حوافز مناسبة لأعضاء مجلس الإدارة لكي يعملوا على تحقيق تلك الأهداف ويراعوا مصلحة المساهمين.
- يؤدي تطبيق الحوكمة إلى الانفتاح على الأسواق المالية وجذب المزيد من المستثمرين؛ لتمويل المشاريع الجديدة أو التوسعية .
- يسهم تطبيق الحوكمة في وضع أسس واضحة للعلاقات بين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها ومساهميها؛ بحيث يتم توضيح حقوق وواجبات كل طرف من تلك الأطراف، واستغلال الإمكانيات المتاحة لرفع الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة.
- تطبيق قواعد الحوكمة يضمن حقوق المستثمرين مما يسهم في زيادة ثقتهم.
- تعمل الحوكمة على الإفصاح الكامل عن أداء المؤسسة المالي والإداري، بالإضافة للقرارات الجوهرية المتخذة من قبل الإدارة العليا، ويساعد ذلك على تحديد المخاطر المترتبة على الاستثمار في تلك المؤسسات.
- تساعد الحوكمة في ضمان الحقوق لكافة المساهمين؛ مثل الحق في التصويت، والحق في المشاركة في القرارات الخاصة بأي تغيرات جوهرية قد تؤثر على أداء المؤسسة .

الحوكمة في القطاع المصرفي :

لا يختلف مفهوم الحوكمة المصرفية عن المفهوم السابق، والذي يشير إلى أن الحوكمة تُعنى بوضع الضوابط والوسائل الرقابية التي تضمن حسن إدارة المصرف بما يحافظ على مصالح جميع الأطراف، ويحد من التصرفات غير المسؤولة، ويفعل دور مجالس الإدارة (صلاحات٢٠١٦).

وتعرف الحوكمة المصرفية بعدد من التعاريف التي تختلف بحسب زاوية النظر لهذا المفهوم، فيعرفها بنك التسويات الدولية بأنها "الأساليب التي تدير بها المصارف أعمالها من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا، وبيان كيفية وضع أهداف البنك، وسياساته التشغيلية، وحماية مصالح أصحاب العلاقة، مع الالتزام بالعمل وفقاً للقوانين والأنظمة السائدة، وبما يحقق حماية مصالح المودعين" (مرغاد، ٢٠١٨:٨)، كما يمكن تعريفها بأنها "مراقبة أداء المصارف من قبل الجهات الإشرافية، وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين، وتحديد إطار تنظيمي وسلطات رقابية تحدد علاقة المصرف بالفاعلين الخارجين" (عصمت، ٢٠١٧: ١٢).

أهمية الحوكمة في القطاع المصرفي:

نظراً للدور المحوري الذي تقوم به المصارف في الاقتصاد، فإن تطبيق الحوكمة المصرفية يعد أمراً في غاية الأهمية؛ وذلك لدورها في ضمان سلامة الجهاز المصرفي وتحقيق الكفاءة في الأداء، من خلال تطوير الهياكل الداخلية للمصارف، بالإضافة لوجود قوانين واضحة تحدد دور هيئات الإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي، وتلعب الحوكمة دوراً هاماً أيضاً في رفع كفاءة عمليات المصارف؛ وذلك من خلال عدة اتجاهات (المواجي، ٢٠١٧)، ويمكن تلخيص أهمية الحوكمة في القطاع المصرفي

فيما يلي (بشيري، ٢٠١٨):

١. تعتبر الحوكمة المصرفية نظاماً شاملاً يتم من خلاله توجيه ورقابة العمليات التشغيلية داخل المصارف.
٢. تسهم الحوكمة المصرفية في رفع الكفاءة التشغيلية للمصارف، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي والمالي للاقتصاد.
٣. تطبيق الحوكمة المصرفية يسهم في منح العملاء الثقة وخاصة فيما يتعلق بالمخاطر التي قد تتعرض لها أموالهم.

أبعاد تنفيذ الحوكمة المصرفية:

يشير الباحثون في مجال الحوكمة إلى أن للحوكمة المصرفية بعدين رئيسين؛ هما البعد الداخلي والبعد الخارجي، وهذا بيان لهما (مرغاد، ٢٠١٨):

١-البعد الخارجي للحوكمة المصرفية:

ويتمثل هذا البعد بالقواعد الاحترازية التي يعتمدها المصرف، وهي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تمكن المصرف من التحكم بالمخاطر الناجمة عن المكونات المختلفة للنظام المصرفي، ومحاولة تخفيضها لأدنى مستوى؛ أي أن هذه القواعد تستهدف بالدرجة الأولى تحقيق هدفين رئيسين؛ هما استقرار النظام المصرفي، وحماية حقوق الدائنين، وذلك من خلال تقوية السلامة البنكية وتطوير أعمال المصرف بشكل عام.

٢-البعد الداخلي للحوكمة المصرفية:

يتمثل البعد الداخلي للحوكمة المصرفية في طريقة إدارة المصرف، وذلك من خلال اعتماد نموذج الحكم الرشيد، وخاصة في عمل مجلس الإدارة، الأمر الذي يسهم في إيجاد قيادة أكثر فعالية للمصرف، خاصة مع تطور عمل مجلس الإدارة؛ حيث أصبحت مسؤولياته تركز على وضع الإستراتيجيات طويلة الأمد لأعمال المصرف، وإنشاء وتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية، والتأكد من أن قرارات المصرف تم اتخاذها بطريقة مسؤولة وشفافة.

الحوكمة في القطاع المصرفي الإسلامي:

كما أشرنا سابقاً فإن الحوكمة تعني المسؤولية والمساءلة والشفافية والعدالة وكلها مفاهيم ترتبط بالعدل والإنصاف، وهو ما يتفق مع ما جاءت به الشريعة الإسلامية، إلا أن اختلاف أعمال المصارف الإسلامية يُدخل بعداً جديداً للحوكمة وهو المتعلق بدور ومهام هيئة الرقابة الشرعية (شحادة، ٢٠١٦)، وعلى الرغم من أن مبادئ الحوكمة الصادرة من المؤسسات المالية الدولية موجهة لجميع المؤسسات، إلا أن مجلس الخدمات المالية الإسلامية، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وهما من المؤسسات التي تعنى بضبط وتنظيم عمل المصرفية الإسلامية على المستوى الدولي قد أصدرتا معايير إضافية للحوكمة المطبقة في المصرفية الإسلامية، والتي تشمل على المعايير الدولية بالإضافة لبعض من المعايير التي تتناسب وطبيعة عمل المصارف الإسلامية، وهذه المعايير هي (رباح، ٢٠١٧):

١- المعايير الصادرة من مجلس الخدمات المالية الإسلامية:

صدرت عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية عام ٢٠٠٦م مجموعة من المعايير الخاصة بالحوكمة في القطاع المصرفي الإسلامي، والتي أطلق عليها المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، وهذه المبادئ هي(السريحي، ٢٠١٨):

١-المبدأ الأول: ويركز هذا المبدأ على ضرورة قيام المصارف الإسلامية بوضع ضوابط للإدارة الشاملة، من خلال تحديد الأدوار والوظائف

لكل عنصر من عناصر الإدارة، ومسؤولياته تجاه أصحاب المصالح.

٢-المبدأ الثاني: ويتعلق هذا المبدأ بضرورة قيام المصارف الإسلامية بإعداد تقاريرها المختلفة حسب المعايير المعتمدة دولياً، بالإضافة للضوابط الشرعية المعتمدة في هذا المجال، وإيجاد لجان داخلية لمراجعة القوائم المالية.

٣-المبدأ الثالث: يهتم هذا المبدأ بالإفصاح والشفافية، وذلك من خلال السماح لأصحاب حسابات الاستثمار بالاطلاع على تقارير مفصلة عن أداء استثماراتهم والمخاطر التي قد يتعرضون لها.

٤-المبدأ الرابع: يجب على المصارف الإسلامية أن تتبنى إستراتيجية واضحة بخصوص آليات الاستثمار، وخطط مواجهة المخاطر فيه.

٥-المبدأ الخامس: يتعلق هذا المبدأ بالتزام المصارف الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية، وتحديد مصادر الحصول على تلك الأحكام، مع ضرورة الالتزام بفتاوى هيئة الرقابة الشرعية.

٦-المبدأ السادس: يجب على المصارف الإسلامية أن تلتزم بقواعد الشريعة الإسلامية بكافة أنشطتها، والسماح للعملاء بالاطلاع على تلك الاحكام.

٧-المبدأ السابع: يجب على المصارف الإسلامية توفير بيانات تفصيلية عن حسابات الاستثمار التي تديرها وبصورة دورية.

٢-المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في البحرين عدداً من المعايير التي تنظم عمل المصارف الإسلامية، والتي تستهدف في مجملها العرض والإفصاح والشفافية والعدل في التعامل، وعدم أكل أموال الناس بالباطل، وهو ما يتفق مع المعايير الدولية للحوكمة (مرغاد، ٢٠١٨).

دور الحوكمة في تعزيز العمل المصرفي الإسلامي:

يوفر تطبيق الحوكمة المصرفية العديد من المزايا للمصارف الإسلامية، ويمكن الإشارة لأهم تلك المزايا وهي (الشلبي، ٢٠١٥):

١. إنجاز أعمال المصارف الإسلامية وفقاً لدائرة الحلال.
٢. الاهتمام بالأهداف الاجتماعية للمصرف الإسلامي؛ مثل تقديم القروض الحسنة، وتنظيم عملية حساب وإخراج الزكاة، وتقديم الخدمات المصرفية بصورة أفضل.
٣. توفير الحماية للمصرف الإسلامي أثناء تداول أسهمه في السوق المالي.
٤. تحسين إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، وبما يحافظ على أموال المصرف والمودعين.
٥. توفير آليات فعالة لمراقبة العمليات المصرفية داخل المصرف.
٦. تقليص تكاليف رأس المال مما يساعد المصرف على تحقيق النمو في أنشطته المختلفة.
٧. مساعدة المصرف على المنافسة في السوق المحلي والدولي.
٨. تعزيز ثقة عملاء المصرف الإسلامي.

القطاع المصرفي السعودي والحوكمة:

يعتبر القطاع المصرفي السعودي أحد أهم القطاعات المصرفية على المستوى العربي، فهو يحتل المرتبة الأولى من حيث إجمالي القروض ورأس المال، والمرتبة الثانية من حيث الموجودات، والمرتبة الرابعة في استخدام الخدمات المالية، هذا ويبلغ عدد المصارف في هذا القطاع أربعة وعشرين مصرفاً، تمتلك ٢٠٧٨ فرعاً، وقد حققت المصارف السعودية المحلية أرباحاً تقدر ب ٥٢ مليار ريال عام ٢٠١٩م (هندي، ٢٠٢٠).

ويعمل في القطاع المصرفي السعودي أربعة مصارف إسلامية؛ وهي: مصرف الراجحي، ومصرف الإنماء، وبنك الجزيرة، وبنك البلاد، وقد بلغ حجم أصول المصارف الإسلامية في السعودية عام ٢٠١٩م حوالي ١٦٠,٩ مليار دولار، وهو ما يشكل نسبة ٢٦٪ من إجمالي الأصول المصرفية في المملكة، كما بلغ حجم ودائع العملاء في المصارف الإسلامية السعودية حوالي ١٠٦,٢ مليار دولار، وبنسبة ٢٩٪ من إجمالي الودائع في القطاع ككل، وبلغ رأس مال المصارف الإسلامية السعودية حوالي ٢٤,٤ مليار دولار، كما حققت المصارف الإسلامية السعودية أرباحاً بلغت حوالي ٣,٨ مليار دولار عام ٢٠١٩م (العبد الوهاب، ٢٠٢٠). أما فيما يتعلق بالحوكمة في القطاع المصرفي السعودي فقد صدر عن هيئة السوق المالي السعودي مجموعة من القواعد التي تستهدف ضمان الشفافية والوضوح في أعمال المصارف، وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح، كما أن مؤسسة النقد العربي السعودي أصدرت المبادئ الرئيسة للحوكمة في القطاع المصرفي، والتي تشمل المبادئ الرئيسة للحوكمة المصرفية بالإضافة لإرشادات وتعليمات بهذا الخصوص (الخواجا، ٢٠١٩).

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية:

مصادر البيانات:

لتحقيق أهداف الدراسة، فقد استخدم الباحث مصدرين أساسيين لجمع البيانات؛ وهما:

١-المصادر الثانوية: وذلك من خلال مراجعة الأدبيات النظرية؛ كالكتب والأبحاث المتعلقة بالدراسة؛ لتغطية بعضاً من جوانب الدراسة.

٢-مصادر البيانات الأولية: حيث تم استخدام أداة الاستبانة؛ لجمع البيانات الأولية للدراسة، وذلك اعتماداً على الإطار النظري والدراسات السابقة.

مجتمع الدراسة:

لقياس مدى التزام المصارف الإسلامية السعودية بتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية، تم اختيار بنك البلاد كعينة من المجتمع العام للدراسة، والذي يشمل البنوك الإسلامية السعودية؛ وهي: مصرف الراجحي، وبنك البلاد، وبنك الجزيرة، وبنك الإنماء، وقد تم اختيار عينة من موظفي بنك البلاد في مستويات إدارية مختلفة، تشمل (المدراء، ورؤساء الأقسام، والمحاسبين، والمدققين)؛ حيث وزعت ١٨٠ استبانة تم استردادها بالكامل.

أداة الدراسة:

في سبيل تصميم أداة الدراسة تم الرجوع لعدد من الدراسات السابقة والمتعلقة بهذا الموضوع؛ حيث تم تقسيم الاستبانة لقسمين رئيسين؛ وهما: الأول الذي خصص للمعلومات الشخصية لعينة الدراسة، أما الثاني فخصص لمتغيرات الدراسة الرئيسة؛ حيث تم وضع ٤٢ سؤالاً مثلت فرضيات الدراسة، كما تم تصميم أجوبة أداة الدراسة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي (موافق جداً، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق إطلاقاً)، وأعطي كل بديل درجة معيارية ووزنا نسبيا (شاويش، ٢٠١٧)، كما في الجدول رقم (١).

جدول رقم (١) الأوزان النسبية والدرجة المعيارية لعينة الدراسة وفقاً لمقياس ليكارت الخماسي

المقياس	الدرجة المعيارية	الوزن النسبي
موافق جداً	٥	١٠٠٪
موافق	٤	٨٠٪
محايد	٣	٦٠٪
غير موافق	٢	٤٠٪
غير موافق إطلاقاً	١	٢٠٪

صدق وثبات أداة الدراسة:

في هذا المجال تم إجراء الاختبارات التالية:

١-صدق المحتوى لأداة الدراسة:

يركز هذا الاختبار على بيان مدى تعبير فقرات كل مجال من مجالات الدراسة للبعد الذي تنتمي إليه؛ أي أن فقرات الاستبانة تقيس البعد الذي تنتمي إليه بشكل دقيق ومحدد، وقد تم ذلك من خلال استخدام معامل سبيرمان للارتباط؛ حيث اعتمدت علاقات الارتباط التي تزيد عن ٣٠٪ (منجي، ٢٠١٥)، وقد تبين من نتائج الاختبار وجود صدق بنائي لفقرات أداة الدراسة والجدول رقم (٢) يوضح ذلك.

جدول رقم (٢) قياس صدق المحتوى لفقرات الدراسة

التسلسل	المجال	عدد الفقرات	معامل الارتباط
الأول	حماية حقوق المساهمين ومعاملتهم بعدل.	٧	٠,٨٤٢
الثاني	حماية حقوق أصحاب المصالح ومعاملتهم بعدل.	٩	٠,٧٩٦
الثالث	تحديد صلاحيات ومسؤوليات مجالس الإدارات والإدارات التنفيذية فيها.	٦	٠,٧٨٥
الرابع	التزام أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين في المصارف الإسلامية السعودية بالسلوك المهني أثناء قيامهم بأعمالهم المختلفة.	٦	٠,٨١٢
الخامس	التزام المصارف الإسلامية السعودية بالشفافية والإفصاح فيما يتعلق بالمعلومات المنشورة عنها.	٧	٠,٦٤٥
السادس	التزام المصارف الإسلامية السعودية بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمعات التي تعمل فيها.	٧	٠,٦٩٢

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

٢-ثبات أداة الدراسة:

ويقصد بثبات أداة الدراسة إمكانية الحصول على نفس البيانات في حال إعادة الدراسة على نفس المجتمع بنفس الأداة في ظل ظروف متشابهة؛ وذلك لبيان مدى الاعتمادية على أداة الدراسة (مرفوق، ٢٠١٤)، ولقياس ذلك تم استخدام مقياس الاتساق الداخلي الفا كرنباخ لإجابات عينة الدراسة، والقيمة المقبولة في هذا المجال هي ٧٠٪ فأكثر، والجدول رقم (٣) يوضح ذلك.

جدول رقم (٣) معامل الاتساق الداخلي لأداة الدراسة

التسلسل	المجال	عدد الفقرات	معامل ثبات الاتساق الداخلي
الأول	حماية حقوق المساهمين ومعاملتهم بعدل.	٧	٠,٨١٢
الثاني	حماية حقوق أصحاب المصالح ومعاملتهم بعدل.	٩	٠,٧٤٢
الثالث	تحديد صلاحيات ومسؤوليات مجالس الإدارات والإدارات التنفيذية فيها.	٦	٠,٧٧٢
الرابع	التزام أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين في المصارف الإسلامية السعودية بالسلوك المهني أثناء قيامهم بأعمالهم المختلفة.	٦	٠,٨٤٢
الخامس	التزام المصارف الإسلامية السعودية بالشفافية والإفصاح فيما يتعلق بالمعلومات المنشورة عنها.	٧	٠,٨٦٢

التسلسل	المجال	عدد الفقرات	معامل ثبات الاتساق الداخلي
السادس	التزم المصارف الإسلامية السعودية بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمعات التي تعمل فيها.	٧	٠,٧٨٥
المعدل العام للأداة ككل		٤٢	٠,٨٠٢

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

وتظهر نتائج الاختبار السابق أن قيم اختبار الفا كرنباخ المحسوبة مرتفعة، مما يشير لثبات عال لأداة الدراسة والبيانات التي تم الحصول عليها، وهو ما يمكننا من تعميم نتائج البحث (Sekaran, 2015).

٣-اختبار تحيز عدم الاستجابة:

وقد تم ذلك من خلال مقارنة أول ٢٥ استبانة مع آخر ٢٠ استبانة؛ حيث أظهرت النتائج عدم وجود تحيز بعدم الاستجابة.

المعالجات الإحصائية:

استخدم الباحث برنامج spss لتحليل أداة الدراسة واستخراج الاختبارات الإحصائية التالية: مقاييس النزعة المركزية (التكرارات، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، النسب المئوية)، واختبار معامل الفا كرنباخ، واختبار معامل بيرسون للارتباط، واختبار t للعينة الواحدة One Sample t test لاختبار الفرضيات.

تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

أولاً: خصائص أفراد العينة:

يوضح الجدول رقم (٤) الخصائص العامة لأفراد عينة الدراسة:

جدول رقم (٤) خصائص أفراد العينة

المتغير	الفئات والمسميات	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	بكالوريوس	١٢٩	٪٧١,٥
	ماجستير	٣٦	٪٢٠
	دكتوراة	٩	٪٥
	غير ذلك	٦	٪٣,٥
المستوى الوظيفي	مدير	١٧	٪٩,٥
	رئيس قسم	٢٨	٪١٥,٥
	محاسب	٧١	٪٣٩,٥
	مدقق	٦٤	٪٣٥,٥
سنوات الخبرة	أقل من ٥ سنوات	٣٢	٪١٨
	من ٥ - ١٠ سنوات	٧٩	٪٤٤
	من ١٠-١٥ سنة	٣٧	٪٢٠,٥
	من ١٥-٢٠ سنة	٢١	٪١١,٥
	أكثر من ٢٠ سنة	١١	٪٦
التخصص	علوم اقتصادية	١٣٨	٪٧٦,٥
	علوم شرعية	٣٩	٪٢١,٥
	غير ذلك	٣	٪٢
المجموع		١٨٠	٪١٠٠

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

١-المؤهل العلمي: يوضح الجدول رقم (٤) أن النسبة الأعلى من المستجيبين كانت من الذين يحملون المؤهل العلمي (البكالوريوس)؛ حيث بلغ عددهم (١٢٩) مستجيباً يشكلون نسبة ٧١,٥٪، ثم الذين يحملون المؤهل العلمي (الماجستير)، وبلغ عددهم (٣٦) مستجيباً بنسبة ٢٠٪، بينما كان عدد الذين يحملون درجة (الدكتوراة) (٩) مستجيبين بنسبة ٥٪، وضمت العينة (٦) مستجيبين من فئة (غير ذلك) بنسبة ٣,٥٪، مما يشير لوجود كفاءة علمية لدى أفراد عينة الدراسة، تسمح لهم بالإجابة على أسئلة الدراسة بطريقة علمية صحيحة.

٢-المستوى الوظيفي: بلغ عدد المبحوثين الذين يشغلون وظيفة محاسب الفئة الأعلى في فئات المبحوثين؛ من حيث المستوى الوظيفي؛ حيث بلغ عددهم (٧١) مبحوثاً، وبنسبة ٣٩,٥٪، فيما كان عدد المبحوثين الذين يشغلون وظيفة مدقق (٦٤) مبحوثاً، وبنسبة ٣٥,٥٪، بينما بلغ عدد المبحوثين الذين يشغلون وظيفة رئيس قسم (٢٨) مبحوثاً، وبنسبة ١٥,٥٪، أما المبحوثون الذين يشغلون وظيفة مدير فكانوا (١٧) مبحوثاً، وبنسبة ٩,٥٪، وتشير هذه النتائج إلى وجود تنوع في فئات المبحوثين؛ من حيث المسمى الوظيفي، مما يدعم الثقة في المعلومات المقدمة منهم حول موضع الدراسة.

٣- سنوات الخبرة: يوضح الجدول أعلاه أن معظم المبحوثين هم من الموظفين الذين تتراوح خبرتهم ما بين ٥- ١٥ سنة؛ حيث ببلغ عددهم (١١٦) مبحوثاً، وبنسبة ٦٤,٥٪، بينما بلغت نسبة المبحوثين الذين تقل خبرتهم عن ٥ سنوات (٣٢) مبحوثاً، وبنسبة ١٨٪، فيما كان عدد المبحوثين الذين تزيد خبراتهم عن ١٥ سنة (٣٢) مبحوثاً، وبنسبة ١٧,٥٪، وهذا الأمر يعكس قدرة المبحوثين على فهم موضوع الدراسة، ومن ثم القدرة على الإجابة على أسئلة الاستبانة بطريقة تعطي نتائج قريبة للواقع الذي تجرى فيه الأمور في البنك محل الدراسة.

٤-المؤهل العلمي: أما فيما يتعلق بالمؤهل العلمي، فيمكن ملاحظة أن معظم المبحوثين هم من حملة التخصصات الاقتصادية؛ حيث بلغ عددهم (١٣٨) مبحوثاً، وبنسبة ٧٦,٥٪، بينما بلغ عدد المبحوثين المتخصصين في العلوم الشرعية (٣٩) مبحوثاً، وبنسبة ٢١,٥٪، و٢٪ لغير ذلك، وهذا الأمر يُشير لتناسب التخصصات العلمية لطبيعة العمل المصرفي، مما يدعم الثقة بالبيانات المقدمة من عينة الدراسة.

ثانياً: نتائج الإحصاء الوصفي لمحاور الاستبانة:

١-تحليل الفقرات المتعلقة بالمحور الأول:

ركز المحور الأول من أداة الدراسة على بيان الممارسات المطبقة في المصرف، حول حماية حقوق المساهمين، وهي الأسئلة من ١-٧ من أسئلة الاستبانة، وكانت النتائج كما في الجدول رقم (٥).

جدول رقم (٥) الأسئلة المتعلقة بالمحور الأول

رقم السؤال	السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
١	يحرص المصرف على دعوة المساهمين لاجتماعات الهيئة العامة، ويتم اتخاذ القرارات بناء على التصويت الذي يتم من قبلهم.	٤,٤٨٠	٠,٦٨٥	٨٩,٦
٢	يحق للمساهمين مساءلة أعضاء مجلس إدارة المصرف عن أي شأن من شؤون المصرف.	٤,٥٦٠	٠,٤٩٥	٩١,٥

٣	لمساهمي المصرف الحق في الاطلاع على محاضر اجتماعات مجلس الإدارة.	٤,٢٨٠	٠,٤٦٥	٨٥,٦
٤	يضمن المصرف للمساهمين الحق في المشاركة والتصويت على القرارات المهمة.	٤,٢٠٠	٠,٥٠٠	٨٤
٥	يحصل مساهمو المصرف على أرباحهم السنوية حال تحققها.	٤,٣٢٠	٠,٤٨٠	٨٦,٤
٦	ينتهج المصرف سياسة تضمن معاملة المساهمين بعدالة ودون تمييز.	١,٥٥٠	٠,٥٦٠	٣١
٧	يحق لمساهمي المصرف التصويت لاختيار أعضاء مجلس الإدارة.	٤,٥٥٠	٠,٤٩٦	٩١
جميع الفقرات		٣,٩٩	٠,٢٤٨	٧٩,٨٧٠

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن الفقرة رقم ٢ "يحق للمساهمين مساءلة أعضاء مجلس إدارة المصرف عن أي شأن من شؤون المصرف" قد حلت في الترتيب الأول بمتوسط حسابي بلغ ٤,٥٦٠ وانحراف معياري ٠,٤٩٥، في حين حلت الفقرة رقم ٦ "ينتهج المصرف سياسة تضمن معاملة المساهمين بعدالة ودون تمييز" في الترتيب الأخير بمتوسط حاسبي بلغ ١,٥٥٠ وانحراف معياري ٠,٥٦٠، أما المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول فقد بلغ ٣,٩٩٠، وهو أكبر من المتوسط الحسابي الافتراضي للدراسة (٣)، كما أن الانحراف المعياري لجميع فقرات المحور بلغ أقل من ١، في حين بلغ الوزن النسبي للمحور كاملاً ٧٩,٨٧٠٪، وهو أيضاً أكبر من الوزن النسبي المتوسط (٧٠٪)، لذا يمكن القول بأن المصارف الإسلامية السعودية تلتزم بمبادئ الحوكمة المصرفية المتعلقة بحماية حقوق المساهمين ومعاملتهم بعدل.

٢-تحليل الفقرات المتعلقة بالمحور الثاني:

ويتعلق هذا المحور بحماية حقوق أصحاب المصالح ومعاملتهم بعدل، ويقيس هذا المحور الأسئلة من ٨- ١٦ من أسئلة الاستبانة، والجدول رقم (٦) يوضح ذلك.

جدول رقم (٦) الأسئلة المتعلقة بالمحور الثاني

رقم السؤال	السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
٨	يلتزم المصرف بتنفيذ التعليمات الصادرة من الجهات الرقابية في الدولة، ويزودها بالبيانات المطلوبة بدقة ووضوح.	٤,١٩٠	٠,٧٤٨	٨٣,٨
٩	لدى المصرف سياسة واضحة للتعامل مع المصارف الأخرى تتصف بالمصداقية والمهنية.	٤,٣٥٠	٠,٣٠٠	٨٧
١٠	يقوم المصرف بمنح أصحاب المصالح حقوقهم المختلفة بحسب الأنظمة والتعليمات الصادرة بهذا الشأن.	٢,٢٥٠	١,١٧٠	٤٥
١١	يلتزم المصرف بتعويض أصحاب المصالح في حال الإضرار بحقوقهم.	٤,٤٨٥	٠,٤٨٥	٨٩,٧
١٢	يوفر المصرف لأصحاب المصالح معلومات صحيحة ودقيقة تمكنهم من اتخاذ القرارات المناسبة.	٣,٥٦٠	٠,٣١٠	٧١,٢
١٣	يقوم المصرف بمنح العملاء حقوقهم المختلفة وبحسب الأنظمة والتعليمات.	٣,٧٨٠	٠,٦٢٦	٧٥,٦
١٤	هناك إجراءات محددة وواضحة لغايات التوظيف في المصرف.	٤,٢٨٠	٠,٧٥٥	٨٥,٦
١٥	تتم إجراءات ترقية الموظفين في المصرف بطريقة شفافة وعادلة.	٢,٩٤٠	٠,٥٨٤	٥٨,٨
١٦	نظام الرواتب في المصرف يحقق العدالة بين الموظفين.	٢,٤٨٢	٠,٦٢٩	٤٩,٦
جميع الفقرات		٤,٠٤٠	٠,٣١٠	٧١,٨

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن الفقرة رقم ١١ "يلتزم المصرف بتعويض أصحاب المصالح في حال الإضرار بحقوقهم" قد جاءت في الترتيب الأول، بمتوسط حسابي بلغ ٤,٤٨٥ وانحراف معياري ٠,٤٨٥، فيما حلت الفقرة رقم ١٠ "يقوم المصرف بمنح أصحاب المصالح حقوقهم المختلفة بحسب الأنظمة والتعليمات الصادرة بهذا الشأن" في الترتيب الأخير، بمتوسط حسابي بلغ ٢,٢٥٠ وانحراف معياري ١,١٧٠، أما المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني فقد بلغ ٤,٠٤٠ وهو أكبر من المتوسط الحسابي الافتراضي للدراسة (٣)، كما أن الانحراف المعياري لجميع فقرات المحور بلغ أقل من ١، أما بخصوص الوزن النسبي للمحور ككل فقد بلغ ٧١,٨٪، وهو أيضاً أكبر من الوزن النسبي المتوسط (٧٠٪)، لذا يمكن القول بأن المصارف الإسلامية السعودية تلتزم بمبادئ الحوكمة المصرفية والمتعلقة بحماية حقوق أصحاب المصالح ومعاملتهم بعدل.

٢-تحليل الفقرات المتعلقة بالمحور الثالث:

والمتعلق بمدى التزام المصارف الإسلامية السعودية بتحديد صلاحيات ومسؤوليات مجالس الإدارات والإدارات التنفيذية فيها، ويقيس هذا المحور الأسئلة من ١٧-٢٢ من أسئلة الاستبانة، والجدول رقم (٧) يوضح ذلك.

جدول رقم (٧) الأسئلة المتعلقة بالمحور الثالث

رقم السؤال	السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
١٧	النظام الداخلي للمصرف يحدد صلاحيات مجلس الإدارة بوضوح.	٣,٨٦	٠,٧٤٨	٧٧,٢
١٨	يمتلك المصرف نظام رقابة داخلية فعال.	٢,١١	١,١٢٠	٤٢,٢
١٩	يلتزم المصرف بعقد اجتماعات دورية لمجلس الإدارة.	٣,٠٦	٠,٧٤٢	٦١,٢
٢٠	لأعضاء الهيئة العامة الحق في مساءلة مجلس الإدارة عن القرارات التي يتخذها.	٤,١٥	١,٢٦٠	٨٣
٢١	تخضع الإدارة التنفيذية للمصرف لرقابة مباشرة من قبل مجلس الإدارة.	٢,١٨	٠,٨٢٣	٤٣,٦
٢٢	تأخذ إدارة المصرف بالملحوظات والاقتراحات المقدمة من لجان التدقيق.	٢,١٣	١,١١٨	٤٢,٦
جميع الفقرات		٢,٩١٥	١,٣٠٤	٥٨,٣

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

يلاحظ من الجدول السابق أن الفقرة رقم ٢٠ "لأعضاء الهيئة العامة الحق في مساءلة مجلس الإدارة عن القرارات التي يتخذها" قد جاءت في الترتيب الأول، بمتوسط حسابي بلغ ٤,١٥ وانحراف معياري ٠,٨٦، في حين جاءت الفقرة رقم ١٨ "يمتلك المصرف نظام رقابة داخلية فعال" في الترتيب الأخير، بمتوسط حسابي بلغ ٢,١١ وانحراف معياري ١,١٢، أما المتوسط الحسابي للمحور ككل فقد بلغ ٢,٩١٥ وهو أقل من المتوسط الحسابي الافتراضي للدراسة (٣)، كما أن الانحراف المعياري لجميع فقرات المحور بلغ ١,٣٠٤، أما بخصوص الوزن النسبي للمحور ككل فقد بلغ ٥٨,٣٪، وهو أقل أيضاً من الوزن النسبي المتوسط (٧٠٪)، مما يشير بصفة عامة إلى أن المصارف الإسلامية السعودية لا تلتزم بتحديد صلاحيات ومسؤوليات مجالس الإدارات والإدارات التنفيذية فيها.

٤- تحليل الفقرات المتعلقة بالمحور الرابع:

والذي يوضح مدى التزام أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين في المصارف الإسلامية السعودية بالسلوك المهني أثناء قيامهم بأعمالهم المختلفة،

ويقيس هذا المحور الأسئلة من ٢٣-٢٨ من أسئلة الاستبانة، والجدول رقم (٨) يوضح ذلك.

جدول رقم (٨) الأسئلة المتعلقة بالمحور الرابع

رقم السؤال	السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
٢٣	يسهم أعضاء مجلس إدارة المصرف بدعم استقلالية المدقق الخارجي.	٤,١٣٠	٠,٦٢٤	٨٢,٦
٢٤	يهتم أعضاء مجلس الإدارة بالمحافظة على أسرار المصرف.	٤,٠١٠	٠,٤٢٦	٨٠,٢
٢٥	يتصرف أعضاء مجلس إدارة المصرف بمسؤولية في الحالات التي يحدث فيها تعارض بين مصالحهم الشخصية ومصالح المصرف.	٣,٦٥٠	٠,٣٥٨	٧٣
٢٦	يتصف أعضاء مجلس إدارة المصرف بالأمانة والصدق.	٤,١٧٠	٠,٥٤٠	٨٣,٤
٢٧	يقدم أعضاء مجلس إدارة المصرف جميع التسهيلات للجان التدقيق لتنفيذ مهامها بكفاءة واستقلالية.	٣,٤٨٥	٠,٦٨٥	٦٩,٧
٢٨	يتخذ أعضاء مجلس إدارة المصرف قراراتهم باستقلالية.	٣,٦٢٠	٠,٧٩٥	٧٢,٤
	جميع الفقرات	٣,٨٤٠	٠,٦٦٥	٧٦,٩

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن الفقرة رقم ٢٦ "يتصف أعضاء مجلس إدارة المصرف بالأمانة والصدق" قد جاءت في الترتيب الأول، بمتوسط حسابي بلغ ٤,١٧٠ وانحراف معياري ٠,٥٤٠ ووزن نسبي ٨٣,٤٪، فيما جاءت الفقرة رقم ٢٧ "يقدم أعضاء مجلس إدارة المصرف جميع التسهيلات للجان التدقيق لتنفيذ مهامها بكفاءة واستقلالية" في الترتيب الأخير بمتوسط حسابي بلغ ٣,٤٨٥ وانحراف معياري ٠,٦٨٥ ووزن نسبي ٦٩,٧، أما بخصوص المتوسط الحسابي للمحور ككل فقد بلغ ٣,٨٤، وهو أكبر من المتوسط الحسابي الافتراضي للدراسة (٣)، كما أن الانحراف المعياري لجميع فقرات المحور بلغ أقل من ١، في حين جاء الوزن النسبي للمحور ككل ٧٦,٩٪، وهو أيضاً أكبر من الوزن النسبي المتوسط (٧٠٪)، مما يشير بصفة عامة لالتزام أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين في المصارف الإسلامية السعودية بالسلوك المهني أثناء قيامهم بأعمالهم المختلفة.

٥- تحليل الفقرات المتعلقة بالمحور الخامس:

والمتعلق بمدى التزام المصارف الإسلامية السعودية بالشفافية والإفصاح فيما يتعلق بالمعلومات المنشورة عنها، ويقيس هذا المحور الأسئلة من ٢٩-٣٥ من أسئلة الاستبانة، والجدول رقم (٩) يوضح ذلك.

جدول رقم (٩) الأسئلة المتعلقة بالمحور الخامس

رقم السؤال	السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
٢٩	يقوم المصرف بالإعلان عن خططه المستقبلية.	٣,٧٦٤	٠,٦٥٢	٧٥,٩
٣٠	للمصرف أهداف واضحة ومعلن عنها.	٤,١٨٨	٠,٣٢٥	٨٣,٧
٣١	يلتزم المصرف بنشر بيانات مالية مدققة بفترات منتظمة.	٣,١٢٥	٠,٧٤٥	٦٢,٥
٣٢	يقوم المصرف بنشر تقارير مالية سنوية ضمن المدد القانونية.	٣,٤٨٥	٠,٨٧٤	٦٩,٧
٣٣	يقدم المصرف بيانات مفصلة وصحيحة عن مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين.	٤,٦٥٨	٠,٣١٥.	٩٣,١

رقم السؤال	السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
٣٤	يعلن المصرف عن المخاطر المتوقعة التي قد تعترض أعماله.	٤,٧٨٥	٠,٤٨٩	٩٥,٧
٣٥	يلتزم المصرف بالإعلان وبوضوح عن جميع المعاملات والعقود المرتبطة بأطراف خارجية.	٤,٦٤٥	٠,٨٧٧	٩٢,٩
	جميع الفقرات	٤,٠٩٠	٠,٤٢٦	٨١,٩

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن الفقرة رقم٣٤ "يعلن المصرف عن المخاطر المتوقعة التي قد تعترض أعماله" قد جاءت في الترتيب الأول بمتوسط حسابي بلغ ٤,٧٨٥ وانحراف معياري ٠,٤٨٩ ووزن نسبي ٩٥,٧٪، فيما جاءت الفقرة "يلتزم المصرف بنشر بيانات مالية مدققة بفترات منتظمة" في الترتيب الأخير بمتوسط حسابي بلغ ٣,١٢٥ وانحراف معياري ٠,٧٤٥ ووزن نسبي ٦٢,٥، أما بخصوص المتوسط الحسابي للمحور ككل فقد بلغ ٤,٠٩٠ وهو أكبر من المتوسط الحسابي الافتراضي للدراسة (٣)، كما أن الانحراف المعياري لجميع فقرات المحور بلغ أقل من ١، في حين جاء الوزن النسبي للمحور ككل ٨١,٩٪، وهو أيضاً أكبر من الوزن النسبي المتوسط (٧٠٪)، مما يشير بصفة عامة إلى التزام المصارف الإسلامية السعودية بالشفافية والإفصاح فيما يتعلق بالمعلومات المنشورة عنها.

٦-تحليل الفقرات المتعلقة بالمحور السادس:

والذي يوضح مدى التزام المصارف الإسلامية السعودية بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمعات التي تعمل فيها، ويقيس هذا المحور الأسئلة من ٣٦- ٤٢ من أسئلة الاستبانة، والجدول رقم (١٠) يوضح ذلك.

جدول رقم (١٠) الأسئلة المتعلقة بالمحور السادس

رقم السؤال	السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
٣٦	يلتزم المصرف بتسديد جميع الضرائب المستحقة عليه في الوقت المحدد لذلك.	٤,٨٨٢	٠,٤٨٧	٩٧,٦
٣٧	يلتزم المصرف بالأنظمة والقوانين المعمول بها في المملكة العربية السعودية.	٤,٦١٢	٠,٥٢١	٩٢,٢
٣٨	يقدم المصرف تبرعات مادية ومعنوية للجهات الخيرية وبصورة مستمرة.	٣,٨٨٢	٠,٢٤٨	٧٧,٦
٣٩	يشارك المصرف في الأنشطة والفعاليات الهادفة للحفاظ على البيئة.	٣,٧٤٨	٠,٦٤٨	٧٤,٩
٤٠	يهتم المصرف بتنمية مهارات العاملين لديه من خلال برامج تدريبية متخصصة.	٣,٩٤٥	٠,٩٧٤	٧٨,٩
٤١	ينفذ المصرف العديد من البرامج التنموية خدمةً للمجتمعات المحلية.	٣,٤٦٥	٠,٧٤٨	٦٩,٣
٤٢	لدى المصرف سياسة واضحة توفر ظروفا صحية ملائمة للعاملين.	٣,٠٥٠	٠,٤٩٧	٦١
	جميع الفقرات	٣,٩٤٠	٠,٥٤٨	٧٨,٧

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن فقرة ٣٦ "يلتزم المصرف بتسديد جميع الضرائب المستحقة عليه في الوقت المحدد لذلك" قد جاءت في الترتيب الأول بمتوسط حسابي بلغ ٤,٨٨٢ وانحراف معياري ٠,٤٨٧ ووزن نسبي ٩٧,٦٪، فيما جاءت الفقرة "لدى المصرف سياسة واضحة توفر ظروفا صحية ملائمة للعاملين" في الترتيب الأخير، بوسط حسابي بلغ ٣,٠٥٠ وانحراف معياري

٠,٤٩٧ ووزن نسبي ٦١٪، أما بخصوص المتوسط الحسابي للمحور ككل فقد بلغ ٣,٩٤٠ وهو أكبر من الوسط الحسابي الافتراضي للدراسة (٣)، كما أن الانحراف المعياري لجميع فقرات المحور بلغ أقل من ١، في حين جاء الوزن النسبي للمحور ككل ٧٨,٧٪، وهو أيضاً أكبر من الوزن النسبي المتوسط (٧٠٪)، مما يشير بصفة عامة إلى التزام المصارف الإسلامية السعودية بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمعات التي تعمل فيها.

ثالثاً: اختبار الفرضيات:

في مجال اختبار الفرضيات تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة One Sample t test ، وذلك لتحليل البيانات المتعلقة بالبحث والتي تم الحصول عليها من أفراد العينة؛ حيث سيتم قبول الفرضية العدمية HO ورفض الفرضية البديلة H1 في حال كانت t المحتسبة أقل من t الجدولية، أما في حال كانت t المحتسبة أكبر من t الجدولية فسيتم رفض الفرضية العدمية HO وقبول الفرضية البديلة H1، وفي ما يلي الاختبارات التي تمت:

١-اختبار الفرضية الأولى: لا تلتزم المصارف الإسلامية السعودية بمبادئ الحوكمة المصرفية والمتعلقة بحماية حقوق المساهمين ومعاملتهم بعدل.

ويوضح الجدول رقم (١١) نتائج اختبار هذه الفرضية.

جدول رقم (١١) اختبار الفرضية الأولى

T المحتسبة	T الجدولية	SIG t	المتوسط الحسابي	نتيجة الاختبار
١٥,٩٥٢	٢,٠٤٥٢	٠,٠٠٠	٣,٩٩	رفض فرضية العدم HO

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول السابق أن قيمة t المحتسبة تساوي ١٥,٩٥٢ وهي أكبر من قيمة t الجدولية، والتي تساوي ٢,٠٤٥٢ مما يعني رفض الفرضية العدمية H0 وقبول الفرضية البديلة H1 ؛ أي أن المصارف الإسلامية السعودية تلتزم بمبادئ الحوكمة المصرفية، والمتعلقة بحماية حقوق المساهمين ومعاملتهم بعدل.

٢-اختبار الفرضية الثانية: لا تلتزم المصارف الإسلامية السعودية بمبادئ الحوكمة المصرفية والمتعلقة بحماية حقوق أصحاب المصالح ومعاملتهم بعدل.

والجدول رقم (١٢) يوضح اختبار هذه الفرضية.

جدول رقم (١٢) اختبار الفرضية الثانية

T المحتسبة	T الجدولية	SIG t	المتوسط الحسابي	نتيجة الاختبار
٨,٦١٠	٢,٠٤٥٢	٠,٠٠٠	٤,٠٤٠	رفض فرضية العدم HO

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول السابق أن قيمة t المحتسبة تساوي ٨,٦١٠ وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ٢,٠٤٥٢، مما يعني رفض الفرضية العدمية H0 وقبول الفرضية البديلة H1؛ أي أن المصارف الإسلامية السعودية تلتزم بمبادئ الحوكمة المصرفية والمتعلقة بحماية حقوق أصحاب المصالح ومعاملتهم بعدل

٣-اختبار الفرضية الثالثة: لا تلتزم المصارف الإسلامية السعودية بتحديد صلاحيات

ومسؤوليات مجالس الإدارات والإدارات التنفيذية فيها. والجدول رقم (١٣) يوضح اختبار هذه الفرضية.

جدول رقم (١٣) اختبار الفرضية الثالثة

T المحتسبة	T الجدولية	SIG t	المتوسط الحسابي	نتيجة الاختبار
(٢,٨٦٣)	٢,٠٤٥٢	٠,٠٠٠	٢,٩١٥	قبول فرضية العدم HO

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول السابق أن قيمة t المحتسبة تساوي ٢,٨٦٣-، وهي أقل من قيمة t الجدولية، والتي تساوي ٢,٠٤٥٢، مما يعني قبول الفرضية العدمية H0 ورفض الفرضية البديلة H1؛ أي أن المصارف الإسلامية السعودية لا تلتزم بتحديد صلاحيات ومسؤوليات مجالس الإدارات والإدارات التنفيذية فيها.

٤- اختبار الفرضية الرابعة: لا يلتزم أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين في المصارف الإسلامية السعودية بالسلوك المهني أثناء قيامهم بأعمالهم المختلفة.

والجدول رقم (١٤) يوضح اختبار هذه الفرضية.

جدول رقم (١٤) اختبار الفرضية الرابعة

T المحتسبة	T الجدولية	SIG t	المتوسط الحسابي	نتيجة الاختبار
١٢,٣١٧	٢,٠٤٥٢	٠,٠٠٠	٣,٨٤٠	رفض فرضية العدم HO

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول السابق أن قيمة t المحتسبة تساوي ١٢,٣١٧، وهي أكبر من قيمة t الجدولية، والتي تساوي ٢,٠٤٥٢، مما يعني رفض الفرضية العدمية H0 وقبول الفرضية البديلة H1؛ أي أن أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين في المصارف الإسلامية السعودية يلتزمون بالسلوك المهني أثناء قيامهم بأعمالهم المختلفة.

٥- اختبار الفرضية الخامسة: لا تلتزم المصارف الإسلامية السعودية بالشفافية والإفصاح فيما يتعلق بالمعلومات المنشورة عنها.

والجدول رقم (١٥) يوضح اختبار هذه الفرضية.

جدول رقم (١٥) اختبار الفرضية الخامسة

T المحتسبة	T الجدولية	SIG t	المتوسط الحسابي	نتيجة الاختبار
٤,٧٥٥	٢,٠٤٥٢	٠,٠٠٠	٤,٠٩٠	رفض فرضية العدم HO

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول السابق أن قيمة t المحتسبة تساوي ٤,٧٥٥، وهي أكبر من قيمة t الجدولية، والتي تساوي ٢,٠٤٥٢، مما يعني رفض الفرضية العدمية H0 وقبول الفرضية البديلة H1؛ أي أن المصارف الإسلامية السعودية تلتزم بالشفافية والإفصاح فيما يتعلق بالمعلومات المنشورة عنها.

٦- اختبار الفرضية السادسة: لا تلتزم المصارف الإسلامية السعودية بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمعات التي تعمل فيها.

والجدول رقم (١٦) يوضح اختبار هذه الفرضية.

جدول رقم (١٦)

T المحتسبة	T الجدولية	SIG t	المتوسط الحسابي	نتيجة الاختبار
٣٠,٧١٥	٢,٠٤٥٢	٠,٠٠٠	٣,٩٤٠	رفض فرضية العدم HO

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول السابق أن قيمة t المحتسبة تساوي ٣٠,٧١٥، وهي أكبر من قيمة t الجدولية، والتي تساوي ٢,٠٤٥٢، مما يعني رفض الفرضية العدمية H0 وقبول الفرضية البديلة H1؛ أي أن المصارف الإسلامية السعودية تلتزم بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمعات التي تعمل فيها.

النتائج:

في ضوء الدراسة الميدانية السابقة تم التوصل للنتائج التالية:

١. تلتزم المصارف الإسلامية السعودية بمبادئ الحوكمة المصرفية، والمتعلقة بحماية حقوق المساهمين ومعاملتهم بعدل.
٢. تلتزم المصارف الإسلامية السعودية بمبادئ الحوكمة المصرفية، والمتعلقة بحماية حقوق أصحاب المصالح ومعاملتهم بعدل.
٣. لا تلتزم المصارف الإسلامية السعودية بتحديد صلاحيات ومسؤوليات مجالس الإدارات والإدارات التنفيذية فيها.
٤. يلتزم أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين في المصارف الإسلامية السعودية بالسلوك المهني أثناء قيامهم بأعمالهم المختلفة.
٥. تلتزم المصارف الإسلامية السعودية بالشفافية والإفصاح فيما يتعلق بالمعلومات المنشورة عنها.
٦. تلتزم المصارف الإسلامية السعودية بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمعات التي تعمل فيها.

التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة يمكن اقتراح التوصيات التالية:

١. ضرورة قيام الجهات الرقابية السعودية بنشر الوعي بمبادئ الحوكمة المصرفية في المصارف السعودية، وبيان دور تلك السياسات في جذب الاستثمار وتعزيز الحصة السوقية لها.
٢. قيام المصارف السعودية بإعادة النظر بسياساتها المتعلقة بتحديد صلاحيات ومسؤوليات مجالس الإدارات والإدارات التنفيذية فيها؛ حيث أظهرت نتائج الدراسة عدم التزام المصارف الإسلامية السعودية بتحديد تلك الصلاحيات.
٣. لابد للمصارف السعودية من الالتزام بتشكيل لجان للحاكمية المؤسسية في كل مصرف؛ وذلك بهدف الإشراف على آليات تطبيق الحوكمة في تلك المصارف.
٤. ضرورة تضمين القوانين والتشريعات المصرفية السعودية تشريعات واضحة، تؤكد على ضرورة تطبيق أسس ومبادئ الحوكمة المصرفية.
٥. تفعيل دور الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية السعودية، لما لها من دور في ضمان تطبيق أسس الحوكمة في تلك المصارف.
٦. إجراء المزيد من الدراسات حول الحوكمة المصرفية في القطاع المصرفي السعودي وبصورة دورية؛ وذلك بهدف تعزيز إجراءات تطبيق تلك السياسات ومعالجة أوجه القصور إن وجدت.

المراجع:

-إسماعيل، صالح. (٢٠١٤). البنوك الإسلامية: الجوانب النظرية والتطبيقية. ط٢. عمان. دار زهران للنشر.

-بشيري، خالد.(٢٠١٨). الحوكمة المصرفية. الإسكندرية. دار الأجيال للنشر العلمي.

-حمدان، نشمي.)٢٠١٩(. حوكمة الشركات في القرن الواحد والعشرين. بيروت. مكتبة الفرح للنشر.

-حمين، سناء.) ٢٠١٦(. أثر حوكمة البنوك المصرية على ثقة العملاء. رسالة دكتوراة غير منشورة. جامعة طنطا. مصر.

-الخواجا، نصر.(٢٠١٩). البنوك السعودية ومتطلبات رؤية ٢٠٣٠. القاهرة. مكتبة الخير للنشر والتوزيع.

-دياب، رنا. (٢٠١٤). واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية في فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الأقصى. فلسطين.

-رباح، إبراهيم.(٢٠١٧). المصارف الإسلامية والعولمة (الحوكمة والشمول المالي). بيروت. دار فلسطين للنشر.

-السريحي، عزت.)٢٠١٨(.أثر تطبيق الحوكمة المصرفية على جودة التقارير المالية في البنوك الإسلامية الأردنية. رسالة دكتورة غير منشورة. جامعة عمان العربية. الأردن.

-شاويش، عماد.(٢٠١٧) الأساليب الإحصائية للبحوث الإنسانية. الأردن. عمان للكتاب الجامعي.

-شحادة، عصام. (٢٠١٦). الحوكمة في البنوك الإسلامية: آليات التطبيق العملي. ط٢. بيروت. دار الشابورة للنشر.

-الشقران، هانئ. (٢٠٢٠). حوكمة الشركات كمدخل لمكافحة الفساد.
Millennium Journal of Humanities and Social Sciences . 1 (1): p 41-51
https://doi.org/10.47340/mjhss.v1i1.5.202

-الشلبي، حسين.(٢٠١٥). الحوكمة الإسلامية في المصارف. القاهرة. منشورات حافظ العلمية.

-صلاحات، أمية.)٢٠١٦(. دور الحوكمة في ضبط العمليات المصرفية. مجلة البحوث العملية. العدد ٢٦. ص ١٩-٣٢.

-صويلح، عبد الوهاب.)٢٠١٥(.مدى التزام المصارف الاردنية بمبادئ الحوكمة المصرفية. المؤتمر العلمي لجمعية المحاسبين المهنيين الأردنيين. عمان، ٢٧-٤٣.

-العبد الوهاب، عباس.(٢٠٢٠). البنوك الإسلامية السعودية ومتطلبات العولمة. مجلة رؤى اقتصادية. عدد٧. ص١٣٤-١٥٢.

-عصمت، أحمد. (٢٠١٧). واقع الحوكمة في البنوك الإسلامية. بيروت. ناشر للطباعة ونشر الكتاب العلمي.

-عمراوي، عبد الرحيم.)٢٠١٦(. تطبيق الحوكمة المصرفية في القطاع المصرفي الجزائري. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة غرداية. الجزائر.

-الفقيه، أحمد. محمد، فضيلة. (٢٠٢٠). دور الحوكمة المحلية الرشيدة في تفعيل البدائل للإنفاق الحكومي.
MILLENNIUM JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENC-

ES.1.1.57-65. https://doi.org/10.47340/mjeas.v1i2.5.2020

-مرغـاد، خالـد (٢٠١٨). واقـع الحوكمـة في البنـوك الإسـلامية: دراسـة حالـة مجموعـة البركـة المصرفيـة خـلال عـام٢٠١٦. القاهـرة. مكتبـة النـشر الحديـث.

-مرغـاد، معتـز. (٢٠١٨). إدارة حوكمـة المصـارف. ط٢. عـمان. دار الكتـاب للنـشر.

-مرفـوق، صـلاح. (٢٠١٤). الإحصـاء لطلبـة العلـوم الإداريـة. القاهـرة. مكتبـة الراشـدين للنـشر.

-منجـي، عاصـم. (٢٠١٥). مبـادئ الأسـاليب الإحصائيـة. بـيروت. دار الشـعلة للنـشر والتوزيـع.

-المواجـي، محمـد. (٢٠١٧). آليـات الحوكمـة ودورهـا في تخفيـض المخاطـر. معهـد الدراسـات المـصرفي. القاهـرة.

-هنـدي، حسـين.(٢٠٢٠). الحوكمـة في القطـاع المـصرفي السـعودي. الإسـكندرية. دار المسـتقبل للنـشر.

-هيـام، عمـر.)٢٠١٩(.تطبيـق الحوكمـة المصرفيـة وأثـره على كفـاءة البنـوك الجزائريـة. المنتـدى الجزائري للحوكمـة. الجزائـر. مركـز المدينـة للدراسـات.

References:

Al-Abd Al-Wahhab, Abbas. (2020). Saudi Islamic banks and the requirements of globalization. Economic Visions Magazine, Amman.

Al-Faqih, Ahmad, Muhammad, and Fadila, (2020). The role of good local governance in activating alternatives to government spending MILLENNIUM JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES.1.1.57-65. https://doi.org/10.47340/mjeas.v1i2.5.2020.

Al-Khawaja, Nasr. (2019). Saudi banks and the requirements of Vision 2030, Cairo, Al-Khair Library for Publishing and Distribution.

Al-Shalabi, Hussein. (2015). Islamic governance in banks. Cairo, Hafez Scientific Publications.

Al-Shaqran, Hani. (2020). Corporate governance as an entry point to fight corruption. Millennium Journal of Humanities and Social Sciences. 1 (1): p 41-51 https://doi.org/10.47340/mjhss.v1i1.5.202.

Al-Suraihi, Izzat. (2018) The Impact of Applying Banking Governance on the Quality of Financial Reports in Jordanian Islamic Banks Unpublished Doctoral Thesis, Amman Arab University, Jordan.

Almwagi, Muhammad. (2017). Governance mechanisms and their role in reducing risks. Institute of Banking Studies, Cairo.

Amrawi, Abdul Rahim. (2016) Application of Banking Governance in the Algerian Banking Sector Unpublished Master Thesis, University of Ghardaia, Algeria.

Anginer, And Others,)2018(, Corporate governance of banks and financial stability , Journal of Financial Economics, Vol 130 , No 2 .

Anginer, And Others,)2018(, Corporate governance of banks and financial stability , Journal of Financial Economics, Vol 130 , No 2 .

Bashiri, Khaled, (2018). Banking governance., Alexandria, Dar Al-Ajyal for Scientific Publishing.

Diab, Rana, (2014). The reality of applying corporate governance standards in Islamic banks in Palestine. Unpublished MA Thesis, Al-Aqsa University, Palestine.

ministrative sciences students, Cairo, Al-Rashideen Publishing Library.

Marghad, Khaled (2018), The State of Governance in Islamic Banks: A Case Study of Al Baraka Banking Group During 2016, Cairo, Modern Publishing Library.

Marghad, Moataz. (2018). Banking Governance Department. Second edition, Amman, Dar Al Kitab Publishing.

Monji, Asim. (2015). Principles of statistical methods. Beirut, Dar El Shoala for publication and distribution.

Rabah, Ibrahim. (2017). Islamic banking and globalization (governance and financial inclusion), Beirut, Palestine Publishing House.

Salahat, illiteracy. (2016) The Role of Governance in Controlling Banking Operations Journal of Practical Research, Cairo.

Sekaran, Uma.) 2015(. Research Methods for Business: A Skill Building Approach. John Willy & Sons, New Delhi.

Sekaran, Uma.) 2015(. Research Methods for Business: A Skill Building Approach. John Willy & Sons, New Delhi.

Shawish, Emad. (2017). Statistical methods for human research, Jordan, Amman for university textbook.

Shehadeh, Essam. (2016). Governance in Islamic Banking: Mechanisms of Practical Application, Second Edition, Beirut, Shaboura Publishing House.

Sweileh, Abdel Wahab. (2015) The extent of Jordanian banks 'commitment to the principles of banking governance, the Jordanian Professional Accountants Association Scientific Conference, Amman, 27-43.

Hallerberg, M., & Markgraf, J,)2018(,The Corporate Governance of Public Banks before and after the Global Financial Crisis , journal of Global Policy, Vol 9.

Hallerberg, M., & Markgraf, J,)2018(,The Corporate Governance of Public Banks before and after the Global Financial Crisis , journal of Global Policy, Vol 9.

Hamdan, Nashmi. (2019) Corporate Governance in the Twenty-first Century, Beirut, Al-Farah Library for Publishing.

Hiam, Omar. (2019) Application of banking governance and its impact on the efficiency of Algerian banks, Algerian Governance Forum, Medina Studies Center, Algeria.

Hindi, Hussain. (2020). Governance in the Saudi banking sector, Alexandria, Future House for Publishing.

Humain, Sana. (2016), The Impact of Egyptian Banking Governance on Customer Confidence Unpublished PhD Thesis, Tanta University, Egypt.

Ismail, Saleh (2014). Islamic banking: theoretical and applied aspects. Second edition, Amman, Zahran Publishing House.

Ismat,Ahmed.(2017).Therealityofgovernance in Islamic banks. Beirut, publisher of printing and publishing the scientific book.

Khazalia, Nino.)2016(. Corporate Governance And Social Responsibility In Banking And Insurance, Masaryk University, Diploma Thesis.

Khazalia, Nino.)2016(. Corporate Governance And Social Responsibility In Banking And Insurance, Masaryk University, Diploma Thesis.

Marfouk, Salah. (2014). Statistics for ad-